المُقَدِّمَة

يواجه العالم بشطريه المتقدم والنامي أزمة غذاء حادّة بفعل ارتفاع الخط البياني لأسعار المواد الغذائية، وانعكاس ذلك سلبًا بالخصوص على الدول النامية والتي نحن جزءًا منها، مما حدا بتداعي الهيئات والمنظمات الدولية إلى بحث أسبابها وتداعياتها.

ولأن الأزمة كانت صامتة، وأصابت أول ما أصابت أولئك الذين لاصوت مسموعًا لهم، أي فقراء العالم الثالث (Le tiers monde)، لأن التركيز كان ولا يزال جاريًا على أزمات أخرى، استحوذت الصدارة في الاهتمام العالمي، مثل الإرهاب وحروبه المتتابعة، والبحث عن المصالح والموارد النفطية، وبالتالي، فإن التنبه للأزمة جاء متأخر جدًا، رغم أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية لم يبدأ بالأمس، وأيضًا، رغم أن قفزات غير مسبوقة ابتدأت في (٢٠٠٦م) لجهة الأسعار فتضاعف القمح أربع مرات، والأرز مرتين، والذرة مرة ونصف، وتسارعت وتيرة ارتفاع الأسعار حتى وصلت أرقامًا قياسية.

وحتى تتضح صورة معالم الأزمة قدّم البنك العالمي مؤشرات مرعبة عن وضع الغذاء في العالم، من ذلك أن مليارات من سكان المعمورة معنيون بالفقر في المستقبل القريب، وأنه توجد (٣٦) دولة تعاني هذه الأزمة، بينها (٢١) دولة في إفريقيا وحدها، وأن هناك (٣٠) مليون إفريقي مهددون بالجوع.

وإذا كانت الدول المتقدمة (Les pays développés) قادرة على تحمل نتائج الأزمة الغذائية لأن الغذاء لا يشكل عندها أكثر من (٢٠%) من دخل

العائلة فيها، فإنها ذات آثار تدميرية وخطيرة على الدول النامية (Les pays en voie de développement) – خاصة تلك التي ليس لها موارد طبيعية – حيث تتراوح تكاليف الغذاء بين (٦٠%) و (٨٠%) من دخل العائلة. أما فقراء العالم فإنهم ينفقون بين (٥٠%) و (٧٥%) من دخلهم لتأمين حاجاتهم من الغذاء الضروري لبقائهم على قيد الحياة.

صحيح أن ارتفاع الأسعار لم يقتصر على الدول النامية فحسب، بل امتد ليصل، مع مشكلاته الناجمة عنه، إلى الدول المتقدمة (Les pays développés) كبريطانيا مثلاً، التي وصلت أسعار المواد الغذائية فيها إلى أعلى مستوياتها منذ سنة (١٩٤٥م) والولايات المتحدة، ووصل القلق حتى إلى أغنى المدن في العالم، مثل نيويورك.

وإذا كانت أزمة الغذاء في العالم العربي تعبير كإحدى أبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية في الوطن العربي (Le monde arabe)، وعلاقة من علاقات فشل السياسات الاقتصادية والتنموية العربية، لأن المفارقة المثيرة أن معظم الأقطار العربية هي زراعية بالأساس، وبالتالي، فإن استفحال هذه المشكلة قد بدأ غداة حصول الدول العربية على استقلالها السياسي وانخراطها في سياسات تنموية صناعية وزراعية مختلة أدت بالتدريج إلى عدم الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

ولا ننكر أن أحد أسباب أزمة الغذاء في العالم العربي واستفحال الظاهرة يعود بالأساس إلى السياسات الاقتصادية العربية القطرية الضيقة، وأن الحل هو بالتكامل الاقتصادي العربي، وإحياء الاتفاقات والمعاهدات المبرمة في هذا الإطار.

وإذا كان لهذه الأزمة أسباب طبيعية لا جدال فيها كالتحول المشـــهود في المناخ والاحتباس الحراري، وإنتاج الوقود الحيوي من محاصيل زراعية، كبـــديل عن المحروقات فإن ذلك لا يكفي كحجة مقنعة لظاهرة عجز المجتمع الدولي عن توفير الغذاء.

إن السياسة التنموية تعكس بشكل أو بآخر الصراع الاجتماعي الحاد بـــين الفئات في مجتمع تداهمه التحولات من كل جهة، حيث تتخذ مشكلة التغذيـــة طابعًا سياسيًا واضحًا لكنها تعكس أيضًا وبقدر متفاوت نوعًا مـــن التقســـيم الدولي المجحف الذي ترعى تطبيقه السياسات الاقتصـــادية للـــدول الرأسماليـــة الكبرى وأدواتها المتمثلة في صندوق النقد الدولي والمنظمـــة العالميـــة للأغذيـــة والزراعة والمؤسسات الجهوية والدولية الأخرى.

إن أزمة الغذاء التي تزداد استفحالاً يومًا بعد يوم تتطلب تضافر جهود أفراد المجتمع الدولي، وإقرار الاختيارات الاقتصادية السليمة التي من شـــأنها أن تجـــد حلولاً علمية للإشكالية الغذائية التي تعاني منها الإنسانية، وهي تحتاج إلى نضج أخلاقي ونفسي وفكري لدى الجنس البشري والسعي إلى إقامة **نظـــام حيـــاة** جديد لا إلى **نظام دولي جديد**، يقوم على توزيع القوى المتحكمـــة في العـــالم وتبديل السلطة من إمبراطورية إلى أخرى.

عبد القادر رزيق المخادمي

الجزائر(باش جراح) في: ٢٠٠٩م